«الزراعي» ينفذ ٥٨ بالمئة من خطة إقراضاته

٢٩ مليار ليرة قروضاً منحها المصرف للفلاحين منذ بداية العام والودائع ١٠٧ مليارات ليرة سورية

| عبد الهادي شباط

صرح مدير عام المصرف الزراعي ابراهيم زيدان لـ«الوطن» بأن المصرف منح عبر فروعه قروضاً منذ بداية العام الجاري حتى نهاية النصف الأول منه (نهاية شهر حزيران) بقيمة ٣٨١,٩ مليار ليرة وهو ما يمثل معدل تنفيذ نحو ٥٧,٧ بالمئة من خطة الإقراض لعام ٢٠٢١ وأن الإقراضات توزعت على ٢٨,٩ مليار ليرة إقراضات المصرف و٣,٣ مليارات ليرة إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب و٥٠ مليار ليرة لمؤسسة إكثار البذار.

وعن قيم الودائع لدى المصرف وأنواعها بيّن المدير العام أن إجمالي ودائع المصرف تجاوز ١٠٧ مليارات ليرة منها ٩٠,٥ مليار ليرة ودائع تحت الطلب وهو ما يمثل نحو ٨٤,٥ بالمئة من إجمالي ودائع المصرف، بينما توزعت بقية الودائع على ٢,٢ مليار ليرة ودائع تحت الطلب قطاع مالي غير مصرفي ونحو ٩٢٣ مليون ليرة ودائع لأجل و١٣,٢ مليار ليرة ودائع التوفير في حين بقيت الودائع والحسابات المجمدة عند ٦٢ مليون ليرة.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بيّن أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية، كما أن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليست هناك قروض استهلاكية لدى «الزراعي» وأن هناك توجيهات لدى الفروع بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية وتتم دراسة أي طلب يقدم لفروع «الزراعي» ومنح القرض المطلوب من دون أي تأخير بهدف تأمين التمويل للمشاريع الزراعية ودعم الإنتاج الزراعي وخاصة المشروعات ذات الطابع الحيوي والمشروعات التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي وأن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي بشرط تحقق الجدية من قبل المستثمر وسيقوم المصرف بالتمويل بالتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج للمشروع بشكل مدروس وميسر بما يضمن مصلحة المستثمر والمصرف على التوازي.

وبيّن أن هناك عملاً على رفع كفاءة العاملين لدى المصرف الزراعي في الإدارة العامة والفروع عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تسهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف خاصة ممن تحتاج مهامهم لتخصص وخبرة وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية وفي مجال اللغات الأجنبية، إضافة لتنفيذ دورة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودورة في مجال شهادات الإيداع باللبرة السورية، كما أن المصرف يعمل على التوسع في أتمتة الأعمال والخدمات التي يقدمها بما يسهم في تحديث خدماته وسهولة الحصول عليها من قبل المتعاملين مع المصرف، خاصة من المزارعين الذين يمثلون الشريحة الأوسع من زبائن المصرف الزراعي في مختلف المحافظات.

إحدى صالات «السورية للتجارة» في دمشق تتقاضى مبالغ زائدة من المواطنين ثمناً للمواد المقننة

مدير السورية للتجارة بدمشق لـ«الوطن»: تقاضي أي مبلغ أكثر من ألف ليرة للكيلو أمر مخالف وسنحاسب المخالف

| رامز محفوظ

وصلت شكاوى عديدة إلى «الوطن» تفيد بتقاضي موظفي إحدى صالات السورية للتجارة في دمشق مبالغ زائدة عن الثمن الحقيقي للمواد المقننة، وذلك على الرغم من تحديد سعر السكر والرز عبر البطاقة الذكية بقيمة ألف ليرة للكيلو الواحد وهذا الأمر رصدته «الوطن» خلال وجودها في الصالة.

ومن المشاهدات في الصالة على سبيل المثال في حال كانت العائلة مؤلفة من شخصين فإن حصة هذه العائلة خلال الدورة الحالية هي ٤ كيلو رز و٤ كيلو سكر ويجب أن يتقاضى الموظف ٨ آلاف ليرة فقط ثمن هذه الكمية بعد تحديد سعر الكيلو الواحد للرز أو السكر بسعر ألف ليرة إلا أنه كان يتقاضى من كل مواطن ٥٠٠ ليرة عن حصته وهذا الأمر لا يشمل العائلة المؤلفة من شخصين بل كان معمماً على كل المواطنين.

ورصدت «الوطن» خلال وجودها أيضاً في الصالة سواءً في تقديم الخدمات من قبل المعنيين في الصالة من حيث نوعية الأكياس المعبأ بها السكر والرز التي لوحظ أن نسبة منها مثقوبة ويتسرب منها السكر والرز وينتشر على الأرض والمعيب أنه على الرغم من وقوع السكر أو الرز من الأكياس المثقوبة يقومون ببيعها للمواطنين ما يعني أنها قد فقدت نسبة من وزنها المحدد.

لمعرفة ما المبررات لتقاضي موظفي هذه الصالة مبالغ زائدة من المواطنين وهل يعتبر هذا الأمر مبرراً ومشروعاً تواصلت «الوطن» مع مدير السورية للتجارة في دمشق طلال حمود الذي أكد أن سيتصرف بشكل فوري وسيعالج هذا الأمر بسرعة، معتبراً أن تقاضي أي مبلغ أكثر من ألف ليرة للكيلو الواحد سواء أكان رزاً أم سكراً أمر مخالف وسيتم محاسبة المخالف.

وبيّن حمود أنه تم اعتباراً من الأمس البدء بتوزيع المواد المقننة في دمشق للدورة الحالية، مؤكداً أن المواد متوافرة وموجودة في الصالات.

وبالحديث عن الكمية المخصصة للعائلات للدفعة الحالية بحسب عدد الأفراد، ففي حال كانت العائلة مؤلفة من فرد واحد مخصصاتها ٢ كيلو سكر و٢ كيلو رز وثمنها بعد تعديل السعر ٤ آلاف ليرة، وإن كانت مؤلفة من فردين فمخصصاتها ٤ كيلو سكر و٤ كيلو رز وثمنها ٨ آلاف ليرة، وإن كانت مؤلفة من ٣ أفراد فمخصصاتها ٦ كيلو سكر و٦ كيلو رز وثمنها ١٢ ألف ليرة، وفي حال كانت مؤلفة من ٤ أفراد فإن مخصصاتها ٨ كيلو سكر و٦ كيلو رز ثمنها ١٤ ألف ليرة، وإن كانت مؤلفة من ٥ أو ٦ أفراد فمخصصاتها ١٠ كيلو سكر و٨ كيلو رز ثمنها ١٨ ألف ليرة، وأخيراً إن كانت مؤلفة من ٧ أفراد وأكثر تكن مخصصاتها ١٢ كيلو سكر و١٠ كيلو رز ثمنها ٢٢ ألف ليرة.

هل سيؤدي انخفاض سعر الذهب عالمياً إلى انخفاض سعره محلياً؟

| الوطن

شهدت أسعار الذهب محلياً حالة من الاستقرار خلال الأسابيع الماضية على الرغم من الارتفاع الذي حصل في أسعار الذهب عالمياً والتي كان لها تأثير ضعيف في أسعار الذهب محلياً وذلك عندما ارتفع سعر الأونصة عالمياً إلى ١٧٨٨ دولاراً في الثالث من الشهر الجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الذهب في السوق المحلية بقيمة ألفي ليرة للغرام عيار الـ٢١ وذلك بعد استقرار أسعاره خلال الأيام الماضية.

وبحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق في الثالث من الشهر الجاري فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٥٨ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٥٧٥٠٠ ليرة على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٥٤٢٩ ليرة وسعر شراء ١٣٤٩٢٩ ليرة.

وبالتوازي مع عودة انخفاض أسعار الذهب عالمياً أمس هل سنشهد انخفاضاً في أسعار الذهب محلياً أم إن الاستقرار في الأسعار سيكون سيد الموقف في الأيام القادمة، حيث انخفضت أسعار الذهب عالمياً أمس وتتجه لتسجيل أكبر هبوط في أسبوعين تقريباً مع صعود الدولار والأسهم.

وقالت وكالات أمس: إن سعر الذهب انخفض في المعاملات الفورية ٠,٤ بالمئة إلى ١٨٠٠,٩٦ دولار للأوقية، وهبطت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٦ بالمئة إلى ١٧٩٩,٣٠ دولاراً للأوقية.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة ٠,٤ بالمئة إلى ٢٥,٨٩ دولاراً للأوقية وتراجع البلاديوم ٠,٢ بالمئة إلى ٢٨٠٢,٦٨ دولار للأوقية، على حين فقد البلاتين ٠,٩ بالمئة إلى ١٠٩٣,٥٨ دولاراً.

وكان قد شهد الذهب عالمياً ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسابيع القليلة الماضية حيث ارتفع سعره في تعاملات الجمعة الماضية متجهاً صوب تحقيق مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي بفعل مخاوف بشأن سلالة دلتا من فيروس كورونا وانخفاض في عوائد السندات الأميركية.

قرار برفع سعر مبيع المواد العلفية

شباط لـ«الوطن» السعر الجديد للذرة الصفراء غير مستقر ونسعى لتثبيته

| الوطن

أكد مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أنه كان من المقرر أن يتم بيع الذرة الصفراء بالسعر الجديد الذي حدده أمس مجلس إدارة مؤسسة الأعلاف بسعر ١,٠٥٠ مليون ليرة للطن الواحد، لكن ليس هناك إمكانية باعتبار أن السعر الجديد غير مستقر حالياً، موضحاً أننا نسعى للمحافظة على السعر الذي حدده مجلس إدارة المؤسسة العامة للأعلاف وفي حال تمت المحافظة على هذا السعر الجديد وتثبيته ولم يرتفع فإن ذلك يعتبر إنجازاً.

وبيّن أن هناك بعض الإشكالات بالنسبة لموضوع سعر مبيع المواد العلفية والتي من المتوقع أن يتم حلها اليوم ويتم تحديد السعر النهائي خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية، مشيراً إلى أن المؤسسة رفعت كتاباً من أجل تثبيت السعر.

بدوره بيّن رئيس مجلس إدارة الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها في دمشق عبد الرحمن الصعيدي لـ«الوطن» أن قرار رفع أسعار المواد العلفية لمربي الثروة الحيوانية سينعكس سلباً على واقع تربية الثروة الحيوانية.

وأوضح أن سعر كيلو العلف الجاهز ارتفع من ٦٠٠ ليرة إلى ٩١٠ ليرات بعد صدور القرار الجديد، مبيناً أن هناك الكثير من الشكاوى من المربين منذ أكثر من شهرين بخصوص ارتفاع الأسعار ومع زيادة أسعار الأعلاف ستزداد الشكاوى أكثر.

ولفت إلى أن الخسارة باتت كبيرة والحمل كبير اليوم على مربي الثروة الحيوانية مع زيادة أسعار مدخلات الإنتاج بين الفينة والأخرى، مشيراً إلى أن الجمعية كانت ومازالت تناشد القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بالذات من أجل المحافظة على ما تبقى من الثروة وخصوصاً أن الثروة الحيوانية تناقصت أكثر من ٥٠ بالمئة خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية.

وبين أن مؤسسة الأعلاف تزود المربي بكيلو واحد من المقنن العلفي عن كل رأس غنم شهرياً على حين أن استهلاكه اليومي ٣ كيلوات كما تزود المربي بـ٣ كيلوات عن كل رأس البقر شهرياً بينما رأس البقر يستهلك بين ٧ و١٠ كيلوات يومياً، لافتاً إلى أن ما تعطيه المؤسسة لا يغطي الحاجة اليومية ولا يشكل شيئاً من حاجة الثروة الحيوانية.

ولفت إلى أن مربي الثروة الحيوانية يشترون الخلطة العلفية من القطاع الخاص بسعر مرتفع حالياً يتراوح بين ١٤٠٠ و١٦٠٠ ليرة.

> الصعيدي: مربو الدواجن يخسرون حالياً

وأشار إلى أن سعر كيلو حليب البقر من أرض المزارع اليوم ١٢٠٠ ليرة وبهذا السعر المربي يخسر، لافتاً إلى أن تكلفة كيلو الحليب على المربي تساوي سعر كيلو الخلطة العلفية الذي يشتريه من القطاع الخاص أي إن تكلفة كيلو الحليب على المربي بين ١٤٠٠ و١٦٠٠ ليرة.

من جهته أوضح عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ«الوطن» أن قرار رفع سعر كيلو الذرة الصفراء من قبل مؤسسة الأعلاف من ٩١٠ ليرة إلى ١٠٥٠ ليرة لن يكون له أي انعكاس وتأثير في أسعار الدواجن باعتبار أن الكمية التي ستزود بها المؤسسة مربي الدواجن قليلة وهي بحدود كيلو واحد خلال الدورة العلفية ومدتها شهران تقريباً، منوهاً بأن السعر الذي تم تحديده أقل بحدود ٢٠ بالمئة من سعر القطاع الخاص في السوق.

وأشار إلى أن الطير الواحد يستهلك شهرياً بحدود ٨ كيلوات ذرة صفراء وسيتم إعطاؤه من قبل المؤسسة كيلو واحداً خلال الدورة العلفية وهذه الكمية لا تغطي شيئاً من استهلاك الفروج، مشيراً إلى أن مربي الدواجن يخسرون حالياً في الفروج ووضعهم سيئ جداً.

هذا وقد أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأعلاف القرار ٣٦ القاضي بتحديد أسعار مبيع المواد العلفية لمربي الثروة الحيوانية ولجميع القطاعات «عام وخاص وتعاوني» من أرض مستودعات المؤسسة، وتضمن القرار سعر الطن الواحد من الذرة الصفراء ١,٠٥٠ مليون ليرة، وسعر الجاهز حلوب «كبسول – جريش» بـ٩١٠ آلاف ليرة.

وكان السعر القديم لمادة الذرة الصفراء لدى مؤسسة الأعلاف ٩١٠ آلاف ليرة للطن الواحد أي إنه ارتفع بنسبة تقارب ١٦ بالمئة بعد تحديد سعره الجديد بـ١,٠٥٠ مليون ليرة على حين كان السعر القديم لمادة الجاهز حلوب ٦٠٠ ألف ليرة أي إنه ارتفع بنسبة تقارب ٥٢ بالمئة بعد تحديد سعره الجديد بـ٩١٠ آلاف ليرة.

٩ بالمئة ارتفاع في السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي

| الوطن

أظهر التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم (٢٥) الصادر عن مصرف سورية المركزي حول حجم السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي حتى نهاية شباط من (٢٠٢١).

ارتفاع السيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي نهاية شباط من العام الجاري لتصل إلى ٣,١٩٥ مليارات ليرة سورية مقارنة بـ٢,٩٣٤ مليار ليرة في نهاية العام الماضي ٢٠٢٠ أي ما يعادل نمواً بلغ ٩ بالمئة وبلغت السيولة ما يعادل ١,٦٢٥ مليار ليرة سورية لدى المصارف العامة و٧١١ مليار ليرة سورية لدى المصارف الخاصة التقليدية و٨٥٩ مليار ليرة سورية لدى المصارف الإسلامية.

وقد توزعت بين سيولة بالليرة السورية بنسبة ٦٢ بالمئة وسيولة بالقطع الأجنبي بنسبة ٣٨ بالمئة مقارنة بـ٦٤ بالمئة و٣٦ بالمئة على التوالي في العام الماضي (٢٠٢٠).

كيف نعيد أمجاد صناعة السفن في سورية؟

رمضان: إحداث أحواض جافة ومزلقانات متعددة بأكثر من موقع

| هيثم يحيى محمد

ظهر الكثير من العقبات والصعوبات أمام صاحب السفينة فرح ستار التي تم تصنيعها محلياً في مدينة بانياس، في ضوء ذلك وغيره لابد من البحث عن المطلوب القيام به من الحكومة السورية والجهات المعنية التابعة لها من (وزارات ومؤسسات عامة محلية ومركزية) من أجل توفير المواد الأولية لصناعة السفن وخلق البيئة المناسبة والمتكاملة للنجاح في هذه الصناعة من السوريين الذين كان أجدادهم الفينيقيون سادة البحر.

البداية كانت في اتحاد حرفيي طرطوس حيث قال منذر رمضان عضو المكتب التنفيذي للاتحاد إن المطلوب القيام به ليس قليلاً ويتمثل في تسهيل جميع الإجراءات الإدارية من خلال إحداث مركز خدمة مواطن خاص بالمعاملات البحرية على أن يمنع أي احتكاك بين المكاتب الخلفية والمتعامل وبشكل فعلي ومدروس ووضع أسس واضحة للقوانين البحرية بما ينسجم مع باقي الدول التي تمكنت من استقطاب السفن والاستفادة من الصبانات لها، وذلك من خلال تسهيل هذا الأمر وعدم وضع ما يقيده والسماح بإحداث أحواض جافة ومزلقانات متعددة بأكثر من موقع والبحث بأي طلب يقدم لصناعة سفن أو حوض جاف مع مزلقان بالسرعة الكلية ما دام لا يوجد ما يعوق ذلك حفاظاً على التنفيذ ضمن الجدول الزمني الذي تمت فيه دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع لضمان التنفيذ من دون خسائر.

وأيضاً وضع قوانين ناظمة تعطي الأمان للرأسمال السوري الخاص لتشجيعه على توظيفه داخل الجمهورية العربية السورية في مشاريع كهذه وسواها وإحداث غرفة مشتركة تتضمن مناوبات دائمة للتعامل مع أي طلب أو موافقة لإدخال ونقل كل مستلزمات الصناعة والصيانة للسفن وتخفيف الأعباء الضريبية عن المصنعين بشكل منطقي ومقبول.

وأضاف: إضافة لما تقدم نقترح إحداث نقابة بحرية تضمن حقوقهم وتتابع شؤونهم ويحدث فيها صندوق تقاعد ووفاة يضمن لهم حياة كريمة في شيخوختهم.

وأكد رمضان أنه في حال تنفيذ هذه البنود ستكون النتائج المستقبلية مهمة ونضمن بأن هناك من سيوظف ماله لإحداث خطوط إنتاج محلية لهذه الصناعة ونكون بذلك وصلنا إلى ما بدأه أجدادنا الفينيقيون وهو صناعة السفن السورية التي ستصدر للعالم، فنحن نثق بالخبرات السورية ونعلم بأننا قادرون على ما تم ذكره وأكثر فقط نحتاج المرونة من المعنيين والتشجيع لنعيد الأسطول السوري إلى حضن الوطن لرفع رايته عبر بحار العالم متحدين أمواجها ومحطمين أي حصار على هذا الوطن القوي الصامد الذي لم يذعن لأي تهديد بل كان جوابه بأنه صنع سفينته وألبسها ثوب الفرح كاسمها (فرح ستار).

«التموين»: من المتوقع ارتفاع طفيف على الأسعار

| محمد أحمد خبازي

لم تشهد أسعار الخضراوات والفاكهة بأسواق حماة، ارتفاعات كبيرة بعد اليوم الثاني من رفع سعر المازوت لكل القطاعات بما فيها النقل.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن أسعار الخضراوات لم تتغير، في حين الفاكهة هي عالية حتى قبل رفع سعر ليتر المازوت. وأوضح العديد منهم أنهم اشتروا أمس كيلو البندورة ذات النوع الجيد بـ٦٠ ليرة، وهناك أنواع من ٣٠٠-٤٥٠ ليرة. وكيلو الخيار البلدي مابين ٩٠٠-١٢٠٠ ليرة ، والبطاطا المالحة وذات النوع الجيد بـ٦٥٠ ليرة وهناك أنواع أخرى ما بين ٤٠٠-٥٠٠ ليرة. أما الباعة فبيّنوا لـ«الوطن» أن أسعار معظم المواد ثابتة ومستقرة منذ الأسبوع الماضي، ولم يتغير شيء سوى أجور شاحنات السوزوكي والطرطيرات التي تنقل لهم موادهم من سوق الهال بحماة إلى محالهم، وبنسبة مابين ١٥ – ٢٠ بالمئة.

ومن جانبه، رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني، بيّن لـ«الوطن»، أن أسعار الخضراوات والفاكهة، يتحكم بها قانون» العرض والطلب» فقط. وأوضح أن رفع سعر ليتر المازوت إلى ٥٠٠ ليرة مؤخراً، أثر في أجور نقل السلع من الساحل إلى سوق الهال، فقد رفع سائقو الشاحنات الناقلة أجرتهم نحو ٢٠ بالمئة. وأن أسعار الخضراوات مقبولة في هذه الفترة من السنة، كونها تتعرض للتلف إذا لم تُبَعْ بأسرع وقت ممكن كالبندورة والخيار والبطاطا وغيرها.

ولفت إلى أن المواد متوافرة بكثرة، وتخضع للعرض والطلب، لذلك بيع كيلو البطاطا بالجملة مابين ٣٠٠ – ٤٥٠ ليرة، وكيلو البندورة مابين ٣٥٠ – ٤٥٠ ليرة، والخيار البلدي ما بين ٩٠٠-١٢٠٠ ليرة وكمياته قليلة، وفيما يتعلق بالفاكهة بيّن عرواني، أن أسعارها مرتفعة من قبل رفع سعر المازوت، والطلب عليها قليل لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

وكشف أن هذين الصنفين من الفاكهة «الدراق، والخوخ الذي يسمى الجوهرة » هما من إنتاج منطقة خطاب بريف حماة، ويشحنان إلى العاصمة للتصدير لدول الخليج والعراق، ويحقق المنتجون منهما مردوداً عالياً، لذلك سعرهما عالٍ بالأسواق المحلية.

وأما رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية بحماة محمد جعفر سقاف، فقد بيّن لـ«الوطن» أنه حتى ساعة إعداد هذه المادة، لم يطرأ أي ارتفاع على أسعار الخضراوات والفاكهة، والسلع الأخرى بأسواق حماة.

وأوضح أن رفع سعر ليتر المازوت انعكس مباشرة على أجور النقل بين المحافظات بنسبة ٢٨ بالمئة كما حددتها الوزارة.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد بالأسواق المحلية، خلال الأيام المقبلة بشكل طفيف.